ملف العدد: من إدارة السلطة إلى بناء الدولة

نينار برس
NINAR PRESS
نضيء الحقيقة

السعر: 30 ليرة سورية جديدة

أسبوعية – سياسية – ثقافية | www.ninarpress.net | العدد 55 الأحد 15 تشرين الثاني 2026 | 12 صفحة




# سوريا بحاجة إلى مؤسسات لا إلى منقذين

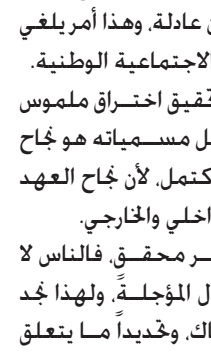



## 6
## هل يهدد تجاهل المتضررين مستقبله السياسي

## 10
## قراءة في كتاب تطور الخصوبة السكانية في سورية




## الافتتاحية



### تحصين العهد الجديد مهمة وطنية

أسامة آغي

حصّن المكان: جعله منيعاً. وهذا ما يجب العمل عليه لترسيخ وتحصين استقرار العهد الجديد.

استقرار العهد الجديد ليس مهمة الحكومة الانتقالية بمفردها، وهي ليست مهمة قوى الشعب بمفرده أيضاً. لذلك يمكن القول إن علاقة جدلية تجمع طرفي استقرار العهد الجديد «الحكومة الانتقالية والشعب» بما يخص ترسيخ هذا العهد.

ربما يتساءل سائل، ما الذي ينبغي أن تقوم به الحكومة الانتقالية لتشبع دورها في ترسيخ العهد الجديد؟ الجواب على هذا السؤال ينطلق من دورها في تلبية احتياجات الشعب بما يخصّ أمنه ولقمة عيشه وحرياته واستقراره. وهذا كله يحتاج إلى استراتيجية وطنية شاملة، ترتكز على تحليل الواقع بصورة ملموسة كما هو لا كما نتخيله.

الاستراتيجية الوطنية المطلوبة هي التي يضع برنامجها ممثلو المكونات السياسية الوطنية، لأنهم على تماس مباشر مع مصالح الفئات التي يمثلونها.

كذلك يكون دور الحكومة الانتقالية بتحويل هذه الاستراتيجية إلى برامج عمل، هذه البرامج تعمّق الوحدة الوطنية من خلال قوانين عادلة، وهذا أمر يلغي أي تمييز اجتماعي بين المكونات الاجتماعية الوطنية.

إن قدرة العهد الجديد على تحقيق اختراق ملموس بانفتاح سوريا على الخارج بكل مسمياته هو نجاح لهذا العهد، ولكنه نجاح غير مكتمل، لأن نجاح العهد الجديد يكون على مستوييه الداخلي والخارجي.

المستوى الداخلي لا يزال غير محقق، فالناس لا تأكل الوعود والشعارات والآمال المؤجلة، ولهذا نجد احتجاجاتها المحقّة هنا وهناك، وتحديداً ما يتعلق بوضعها المعيشي وقدرتها على تلبية مستلزماتها، أو ما يتعلق بحقوقها التي ابتلعتها قوانين نظام الإبادة الأسدي الجائرة، مثل قانون الاستملاك.

هنا ينبغي نقاش دور فئات المجتمع السوري في ترسيخ العهد الجديد وتحصينه بوجه قوى الثورة المضادة. هذا الدور ينهض على قاعدة إحساس هذه الفئات باهتمام الحكومة الانتقالية بمصالحها، أي مصالح الفئات الاجتماعية بكل المجالات ومن خلال وضع استراتيجية تنمية ونهوض تنموي تدرجي.

إن الاعتقاد أن الخارج يمكنه القيام بإعادة إعمار البلاد هو اعتقاد يتغافل عن وظيفة أي رؤوس أموال استثمارية، والتي تريد ربحاً سريعاً دون الاهتمام بالاستثمار في القطاعين الاقتصاديين الحاسمين الصناعي والزراعي. فالقطاعان المذكوران هما من يسمحان بتوفير فرص عمل ومن يراكم القيمة الزائدة، وبالتالي من يزيد بحجم الناتج المحلي.

إن خطوة حكومة العهد الجديد بالانفتاح الأوسع على المكونات السياسية والاقتصادية ومكونات المجتمع المدني لابدّ أن تمنحه الرسوخ الأعمق بمواجهة حملات التضليل التي تشنها قوى الثورة المضادة بكل أوجهها القبيحة.

## جدار النار العقاري

# هل يُحبط الإرث التشريعي معركة الثقة في سوريا الجديدة؟



مرعي الرمضان

> التهم مشروع «ماروتا سيتي» **214** هكتاراً من أراضي بساتين الرازي وكفرسوسة والمزة، في حين امتد لغم «باسيليا سيتي» على مساحة هائلة بلغت **900** هكتار.



تواجه سوريا في عهدها الانتقالي تحدياً مصيرياً يتجاوز ضبط الأمن وإدارة التوازن السياسي، ويتمثل في تفكيك تركة الاستبداد العقاري والتشريعي الذي شكّل على مدى عقود الأداة الناعمة للهندسة الاجتماعية والديمغرافية. إن الشكوك والشائعات التي تجتاح الشارع السوري اليوم ليست مجرد فبركات إعلامية مضادة، بل هي انعكاس مباشر للفراغ التشريعي والتريث غير المبرر للحكومة الانتقالية في معالجة ملفات مسّت أرزاق الملايين واستقرارهم، جراء استمرار العمل بقوانين ومراسيم صُممت خصيصاً لتكريس التجريد القسري للملكية.

يتأسس هذا العدوان القانوني الموروث على ثلاث مرتكزات تشريعية جائرة، تظهر أرقامها بوضوح حجم التغول على حقوق المواطنين:

الأثر الجماعي التنظيمي للهندسة العمرانية: ويمثله قانون الاستملاك رقم 20 لعام 1983 الذي شرعن نزع الملكيات الخاصة ببدلات بخسة، والمرسوم 66 لعام 2012. بموجب هذا المرسوم وحده، جرى انتزاع ما يقارب 1100 هكتار (11 مليون متر مربع) من أثمن الأراضي السكنية والزراعية في عمق العاصمة؛ حيث التهم مشروع «ماروتا سيتي» 214 هكتاراً من أراضي بساتين الرازي وكفرسوسة والمزة، في حين امتد لغم «باسيليا سيتي» على مساحة هائلة بلغت 900 هكتار، ليعصف بأملاك الملايين ويمتد جنوب المتحلق الجنوبي ليربط المزة وكفرسوسة بالقنوات واللوّان ونهر عيشة والقدم ودارياً. لقد حوّل التخطيط إلى سلاح لنزع ملكية أصحاب الأرض الأصليين وتحويلها لأسهم ورقية بخسة في شركات قابضة.

الأثر المجتمعي الأفقي: لغم الإيجارات والشرخ الأهلي ويمثله المرسوم 111 لعام 1952 الخاص بالتمديد الحكمي للإيجارات، والذي عطل القيمة الاستثمارية والملكيات الفردية لعقود، خالقاً شرخاً اجتماعياً عميقاً (مالك ضد مستأجر) تحول بمرور الوقت إلى لغم مجتمعي موقوت.

أمام هذا المشهد، يبرز سؤال ما هي الأسباب الحقيقية وراء تباطؤ العهد الجديد في الاستجابة للمطالب المشروعة للمتضررين، تقنياً وبيروقراطياً، تعاني الإدارة الانتقالية من فوبيا «الفوضى القضائية»؛ إذ تخشى أن يؤدي إلغاء هذه القوانين دفعة واحدة، دون أطر بديلة، إلى انفجار نزاعات معقدة وتداخل في الحقوق والملفات العقارية الممتدة لسنوات. غير أن هذا التبرير البيروقراطي ينطوي على عجز سياسي فادح: فإعادة الحقوق العقارية ليست ملفاً خدمياً يؤجل، بل هي حجر الزاوية في بناء «العقد الاجتماعي» الجديد والمدخل الشرعي الوحيد لالتفاف السوريين حول قيادة العهد الجديد، بوصفها البرهان العملي على الانفصال التام عن ممارسات نظام الإبادة.

لكن الشق الأكثر خطورة، والذي يفسر استمرار الاحتقان، يكمن في المقاومة الشرسة لشبكات المصالح الموروثة والناشئة داخل أجهزة الدولة ومؤسسات الإدارة المحلية. إن الاستمرار في تنفيذ مخططات مبنية على الاستملاك القديم أو آليات المرسوم 66 يمثل «منجماً اقتصادياً وموارداً سهلاً» يسيل له لعاب بيروقراطية الدولة الجديدة أو شبكات النفوذ النفعية التي تسعى لوراثة قسرية للأصول والميزانيات. هذه الأطراف المستفيدة تجد في اتساع رقعة الاحتجاجات والقلاقل غطاءً مثالياً لإشغال القيادة السياسية، وتأجيل البت في قرارات الإلغاء، لتكريس أمر واقع جديد يعفيها من المحاسبة ويحفظ مكاسبها.

إن تحصين العهد الجديد لا يمكن أن ينجح عبر سياسة التسكين والتأجيل، بل يتطلب هندسة فورية لـ «العدالة العقارية الانتقالية». يبدأ ذلك بإصدار مرسوم تشريعي جامع يجمد مفاعيل قوانين المصادرة والاستملاك الجائرة، ويوقف فوراً العمل بالمشاريع الاستثمارية القائمة عليها كخطوة أولى لبناء الثقة. يتبع ذلك تأسيس «مفوضية عليا للمظالم العقارية» تضم قضاة مستقلين وخبراء تقنيين، لفرز الملكيات وفض النزاعات وفق آليات تعويض عادلة وسريعة. أما على صعيد العلاقات الأهلية (قوانين الإيجار)، فالمطلوب نص تشريعي يحرر الملكيات.

إن تحصين العهد الجديد ومواجهة الحملات المضادة لا يمكن أن ينجح عبر سياسات التسكين والتأجيل، بل يتطلب الانتقال الفوري من سياق التشخيص والتذمّر إلى هندسة عملية لـ «العدالة العقارية الانتقالية»، عبر مسار مؤسسي ثلاثي الأبعاد يُغلق منافذ الفساد البيروقراطي ويُعيد صياغة الثقة السياسية:

أولاً: التدخل التشريعي الفوري بمرسوم التجميد: إقرار مرسوم جامع يَقضي بالتجميد الفوري والكامل لمفاعيل قوانين المصادرة والاستملاك الجائرة كافة (وفي مقدمتها المرسوم 66 لعام 2012 وقانون الاستملاك 20 لعام 1983) يشمل هذا التجميد إيقاف العمليات التنفيذية والمخططات والمشاريع الاستثمارية القائمة عليها كافة في مناطق مثل «ماروتا وباسيليا سيتي» كخطوة إسعافية أولى لقطع الطريق على شبكات المصالح الناشئة والبيروقراطيات الموروثة.

ثانياً: مأسسة الحل عبر «المفوضية العليا المستقلة للمظالم العقارية»: تشكيل هيئة وطنية مستقلة تتمتع بصلاحيات قضائية وتنفيذية واسعة، وتضم في تشكيلها قضاة مشهوداً لهم بالنزاهة، وخبراء تقنيين في المسح العقاري، وممثلين عن المجتمعات المحلية المتضررة. تتولى هذه المفوضية التدقيق الاستقصائي في قيود الملكية، وفرز الأسهم والأصول المسلوبة، وفض النزاعات العقارية المعقدة، ووضع آليات لتعويض المتضررين تعويضاً عادلاً وناجزاً يضمن إعادة الحقوق لأصحابها الأصليين.

ثالثاً: تشريع قانون لإلغاء التمديد الحكمي: تفكيك أزمة «التمديد الحكمي» (المرسوم 111 لعام 1952) عبر إقرار استراتيجية: تبدأ بتحرير عقود الإيجار العقارية والتجارية، بما يضمن صون الملكية الفردية للمالكين.

إن شرعية العهد الجديد لا تُصاغ في أروقة التفاهمات والمحاصصات السياسية العليا، بل تُقاس بمدى جرأته على تحقيق العدالة في الأرض والعقار. وبدون تبني هذه السياسات الهيكلية الواضحة، سيبقى الحديث عن سيادة القانون شعاراً معلقاً، وتظل الدولة الجديدة مهددة في عمقها الاجتماعي بسبب جدار النار العقاري المتروك دون إطفاء.

# الثورة المضادة في سورية تفيد إسرائيل

أنس الحراكي



كل حكومة أو سلطة في العالم قد توجد لها معارضة، أما عندما تأتي السلطة نتيجة ثورة وإزالة سلطة قبلها، فسوف تجد مع المعارضة ثورة مضادة، ومن الطبيعي أن الثورة المضادة سوف تتكون وتتألف من نفس المكونات والطبقات التي كانت توالي وتساند النظام أو السلطة السابقة وتستفيد من وجودها وبقائها، فتجد هذه المجاميع والفعاليات تمارس الثورة المضادة، ولكن ما يحصل فعلاً وعلى أرض الواقع هو الخلط بين معارضة الحكومة ومعارضة الدولة، وأكثر من ذلك هو الخلط بين الثورة المضادة للحكومة وبين الثورة والتمرد المضاد للدولة وللوطن ولشعبه ولوحدة وحرية وسلامة الوطن.

وهذا خلط خطير وكارثي النتائج، وهذا هو بالضبط ما يحصل في سورية الجديدة في هذه الفترة.

فمن المعروف أن إسرائيل هي كيان محتل ومعادٍ وتوسعي النهج وعدواني السلوك، وأن سورية هي طرف أساسي في الصراع مع إسرائيل، وحتى لو استثنينا جميع الأسباب، فإنه يبقى سبب لا يمكن استثناؤه، وهو احتلال إسرائيل للجولان السورية ومحاولة إسرائيل التوسع الميداني على مساحات حدودية، إضافة إلى محاولة فرض هيمنتها وتنفيذ مشاريعها الصهيونية البعيدة الأمد.

وفي سياق هذه السياسة والممارسات العدوانية، فإن إسرائيل تقود أو تقوم، وبالتعاون والتنسيق أو التلاقي مع تيارات ومحركات الثورة المضادة، حيث تقوم إسرائيل بمباركة ودعم وإسناد هؤلاء بتنفيذ خطة توسعية معادية، هدفها إحراز أوراق ووسائل ضغط وابتزاز مباشرة ضد سورية الجديدة - بقيادتها الجديدة كائنةً من كانت وكائنةً من تكون - لتحقيق أكبر قدر ممكن من أهداف ومصالح إسرائيل.

وإن هذه الخطة بدأت الآن بأقوى عناصرها المتاحة والممكن تنفيذها، وهي الحرب النفسية، وقد صار معلوماً ومؤكداً أن الحرب النفسية لها آثارها الواسعة والبليغة، فما هو قوام وأدوات وأساليب هذه الحرب؟ إنها نسق وسلاسل متتابعة من الإشاعات والتصورات الوهمية والمدونات التي تحتوي على الإيهام والتهويل والتخويف والطعن والتخوين والمبالغة في تصوير قوة العدو وتضخيم قدراته وتواصلاته وسيطرته، وبمقابل ذلك مبالغة في تصوير ضعفنا وقلة حيلتنا وانعدام خياراتنا.

وننوه هنا إلى أننا لا نتحدث عن الساذجين والبسطاء الذين قد يصدّقون وينخدعون، بل نقصد ونتحدث عن العدو الإسرائيلي وماكينته الإعلامية ومراكز مخابراته ودراساته، كما أننا نقصد، مع العدو الواضح، عدواً آخر، وهو التيارات والتجمعات المتعاونة والملتقية معه، ونحدد ذلك بالفعاليات الناشطة، سواء أكانت أقبية خفية أم صالونات ظاهرة تحت مسميات مزركشة بالديمقراطية والعلمانية والمدنية والإنسانية وغير ذلك، وتنشط بنشر الإشاعات والمنسوخات، وكذلك بالتحليلات والمدونات المنسوبة إلى مصدر مجهول أو تحت ستار تسريبات، وإلى ما هنالك من خزعبلات.

ولعلّ من أبرز ما ظهر حديثاً من المثير، وبلون فاقع وبشكل وأسلوب مستفز:

مشروع ما تمّ تسميته بطريق داوود، وأخبار وتوقعات، ثم تأكيدات عن تحضير وجهوزية العدو لاجتياح الجنوب السوري واحتلاله بشكل عسكري والسيطرة عليه، وقد تُوّجت هذه التحليلات (بتسريبات ومعلومات سرية) عن عمل الحكومة لإخلاء العاصمة دمشق ونقل عاصمة سورية إلى مكان آخر، وقد قيل إنه حمص، ثم الرقة، ثم إدلب، وتنطّعت وتطاولت (التسريبات) لنشر سرديات عن انتقال بعض الوزارات والبدء بنقل مكاتبها وأدواتها ونشاطها!!!

فماذا نقول، بل ماذا يقول الواقع ومعه المنطق واستشراف آفاق الأحداث ومآلاتها ومصبّها الحتمي؟

نقول: إن كل ما سبق ذكره من مدونات وإشاعات وتحليلات وتسريبات كله كذب وافتراء وتزوير وتدليس وخداع، وكله غباء وإفلاس، وذلك للأمور التالية:

أولاً: على الصعيد الدولي: إن القوى اللاعبة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، إنها ولمصالحها العليا والبعيدة - وليس لأسباب عاطفية إنشائية - إنها تريد سورية الجديدة أن تبقى مستقرة وموحّدة ودون أي تقسيم أو تجزئة، وإنها تمانع أي تغيير على الخرائط وعلى موازين القوى، وإنها تتمسك بطريق الحرير التقليدي السابق الذي يمرّ من سورية من جنوبها حتى شمالها، ثم يمرّ بتركيا، وذلك كممر وجسر حتمي وحيد يربط بين آسيا والصين وبين أوروبا، وإن هذه القوى تمانع مشروع الطريق والربط عبر فلسطين أو أن يكون الربط تحت سيطرة أو تدخل إسرائيل.

ثانياً: إن الدول الإقليمية، ونحدد الدول العربية وتركيا، إنها ولمصالحها أيضاً تتمسك بمرور طرق النقل التجاري

> عندما تأتي السلطة نتيجة ثورة وإزالة سلطة قبلها، فسوف تجد مع المعارضة ثورة مضادة، والثورة المضادة تتألف من نفس المكونات والطبقات التي كانت توالي وتساند النظام أو السلطة السابقة.

# سوريا بحاجة إلى مؤسسات لا إلى منقذين

صفوان جمّو



ثمة مفارقة في المشهد السوري تستحق التوقف عندها. ففي الوقت الذي تتحدث فيه السلطة الجديدة عن بناء الدولة وإعادة تأسيس المؤسسات وفتح صفحة مختلفة في تاريخ البلاد، تنشغل بعض المنصات الإعلامية بالحديث عن قرب نهاية العهد الجديد، وتطرح أسماء شخصيات مثل مناف طلاس ورياض حجاب.. باعتبارها بدائل محتملة للسلطة الحالية. وكأن سوريا، التي عجزت طوال عقود عن بناء نظام سياسي مستقر، أصبحت تملك حكومات بديلة جاهزة تنتظر دورها!

ليس من الخطأ أن يتحدث الإعلام عن الشخصيات السياسية أو يناقش مستقبل الحكم، فهذا أمر طبيعي في أي بلد يتجه نحو الحياة السياسية. لكن المشكلة تبدأ عندما تتحول التسريبات والتوقعات إلى أخبار شبه مؤكدة، وتُقدَّم السيناريوهات المحتملة على أنها حقائق، من دون أدلة واضحة أو مصادر موثوقة.

ومع ذلك، لا يكفي أن نتهم هذه المنصات بالعداء للعهد الجديد أو بمحاولة إضعافه. فالسؤال الأهم هو: لماذا تجد هذه الروايات طريقها إلى الناس؟ وهل يعود انتشارها فقط إلى أجندات إعلامية خارجية، أم أن هناك أيضاً مشكلات في طريقة إدارة الدولة تترك المجال مفتوحاً أمام مثل هذه الأخبار؟

منذ سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول 2024، دخلت سوريا مرحلة انتقالية معقدة.

أُعلن أحمد الشرع رئيساً للمرحلة الانتقالية في كانون الثاني 2025، ثم صدر الإعلان الدستوري الذي حدد مدة المرحلة الانتقالية بخمس سنوات، وشُكلت حكومة جديدة ضمت شخصيات وخبرات مختلفة. كانت هذه خطوات مهمة، لكنها لا تعني أن الدولة أصبحت مكتملة أو أن مؤسساتها استقرت.

فالدولة لا تُبنى بمجرد تغيير المسؤولين أو إصدار المراسيم وتعيين الوزراء. إنها تحتاج إلى نظام واضح يحدد صلاحيات الرئيس والحكومة، ويوضح كيفية اتخاذ القرارات ومحاسبة المسؤولين، ويضمن وجود جهات تستطيع الاعتراض على الأخطاء وتصحيحها.

وهنا تظهر حدود الاعتماد على الوزراء من أصحاب الاختصاص والخبرة. لا شك أن سوريا تحتاج إلى خبراء في الاقتصاد والتعليم والصحة والطاقة والإدارة، لكن امتلاك الوزير شهادة علمية أو خبرة مهنية لا يكفي وحده لإدارة الدولة. فقد يضع الوزير خطة جيدة، لكنه لن يستطيع تنفيذها إذا غابت المؤسسات الفاعلة والرقابة والمساءلة. كما أن الخبرة الفنية لا تعالج وحدها أزمة الثقة بين المجتمع والسلطة.

الدولة ليست شركة خاصة، والمواطنون ليسوا موظفين فيها. بناء الدولة يحتاج إلى مشاركة سياسية، وتمثيل حقيقي للمجتمع، وأحزاب ونقابات وإعلام مستقل، وبرلمان قادر على مناقشة الحكومة ومحاسبتها. فالمؤسسات لا تصبح قوية لمجرد أن من يديرها أشخاص أكفاء، بل لأنها تعمل وفق قواعد واضحة لا تتغير بتغير الأشخاص.

وتظهر أهمية ذلك أيضاً عند إجراء التعديلات الوزارية والإدارية. فمن حق أي حكومة أن تغيّر وزراءها ومسؤوليها، لكن من حق المواطن أن يعرف أسباب هذه التغييرات والمعايير التي استندت إليها. هل جرت بناءً على تقييم واضح للأداء؟ ولماذا غادر مسؤول وجاء آخر؟ وما النتائج المنتظرة من هذا التغيير؟ عندما تغيب الإجابات، تتحول القرارات الإدارية إلى مادة للتأويل، وتنتشر التفسيرات عن الخلافات داخل السلطة أو البحث عن بدائل لها.

ومن هنا تبرز أهمية وجود إعلام وطني مستقل. فالحكومة الواثقة من مشروعها لا ينبغي أن تخشى الإعلام الذي ينتقدها أو يكشف أخطاءها. بل تحتاج إليه كي تعرف ما يجري خارج مكاتب المسؤولين، وتسمع أسئلة الناس عن الأسعار والكهرباء والرواتب والفساد والتعيينات والقرارات العامة.

> الدولة لا تُبنى بمجرد تغيير المسؤولين أو إصدار المراسيم وتعيين الوزراء. بل تحتاج إلى نظام واضح يحدد صلاحيات الرئيس والحكومة، ويوضح كيفية اتخاذ القرارات ومحاسبة المسؤولين.

الإعلام الذي يكتفي بالتصفيق لا يساعد الحكومة، بل يعزلها عن المجتمع. وعندما لا يجد المواطن وسيلة إعلام وطنية تجيب عن أسئلته وتناقش مشكلاته، فسوف يبحث عن مصادر أخرى، حتى لو كانت هذه المصادر تحمل أجندات لا تخدم مصلحة سوريا.

وليس الحل في إنشاء جيوش إلكترونية ترد على كل انتقاد، أو التعامل مع كل رأي مخالف باعتباره مؤامرة. الحل في إعلام مهني يمتلك المعلومات، ويعرض الأرقام، ويتحقق من الأخبار، ويرد على الشائعات بالحقائق والأدلة.

فإذا ظهرت أخبار عن إعداد مناف طلاس أو رياض حجاب لخلافة السلطة الحالية، فإن المطلوب هو التحقق من مصادرها، لا تخوين كل من يتحدث عنها، ولا التعامل معها باعتبارها حقائق مؤكدة. فالحديث عن البدائل حق سياسي، لكن تحويل الاحتمالات إلى أخبار ثابتة يضلل الناس.

في النهاية، ليس الخطر الحقيقي على العهد الجديد أن تظهر أسماء منافسة في الإعلام، بل أن تصبح هذه الأسماء أكثر حضوراً في حياة السوريين من خطط الحكومة ونتائج عمل مؤسساتها.

فسوريا لا تحتاج إلى البحث كل فترة عن رجل جديد ينقذها، بل تحتاج إلى دولة لا يتوقف مصيرها على وجود رجل واحد، مهما كان اسمه أو تاريخه. دولة تكون فيها المؤسسات أقوى من الأشخاص، والقانون أعلى من القرارات الفردية، والمواطن شريكاً في الحياة العامة لا مجرد متفرج.

إن العهد الجديد لا يحتاج إلى إعلام يصفق له، بل إلى إعلام يساعده على اكتشاف أخطائه وتصحيحها، ولا يحتاج إلى خصوم متخيلين يبرر بهم إخفاقاته، بل إلى مؤسسات قوية تثبت نجاحه على أرض الواقع.

فالسلطة التي تخاف من النقد ستظل منشغلة بالدفاع عن نفسها، أما السلطة التي تقبل النقد وتستفيد منه، فلديها فرصة حقيقية لبناء الدولة التي ينتظرها السوريون.

## من إدارة السلطة إلى بناء الدولة

# الحكم الانتقالي في سوريا بين تحديات إعادة الإعمار وأزمة الثقة والإعلام

رياض درار

بعد مرور عامين تقريباً على سقوط النظام السابق ووصول السلطة الانتقالية إلى دمشق، تواجه سوريا تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة، تجعل مستقبل المرحلة الانتقالية مرتبطاً بقدرة الحكم الجديد على الانتقال من إدارة السلطة إلى بناء الدولة.

فإعادة الإعمار والنهوض بالاقتصاد واستقطاب الاستثمارات ليست مجرد مسائل فنية أو مالية، بل ترتبط بوجود بيئة سياسية وقانونية مستقرة، وبمدى ثقة السوريين والمجتمع الدولي بقدرة المؤسسات الجديدة على إدارة البلاد وفق قواعد الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

وتتداخل في هذا السياق ثلاثة عوامل أساسية: ضعف المشاركة السياسية للمكونات السورية، واستمرار العقبات الدولية والاقتصادية أمام الاستثمار، وتعرض الحكومة لحملات إعلامية تستهدف صورتها، بعضها يقوم على معلومات مضللة أو توظيف أخطائها، وبعضها الآخر يستند إلى وقائع وممارسات تستحق النقد والمراجعة.

لكن السؤال الأهم هو: كيف تستطيع السلطة الانتقالية مواجهة هذه التحديات، والخروج من دائرة الدفاع الإعلامي عن أدائها إلى بناء ثقة وطنية حقيقية؟

### 1 - الشراكة الوطنية مدخل الاستقرار

لا يمكن لحكومة انتقالية أن تطلب من السوريين الالتفاف حول مشروع إعادة الإعمار والتنمية، بينما يشعر جزء منهم بأنه خارج دائرة المشاركة في تقرير السياسات العامة ومستقبل البلاد.

إن معالجة هذه المشكلة تقتضي الانتقال من مفهوم التمثيل الشكلي للمكونات إلى الشراكة السياسية الحقيقية، بما يشمل الكرد والدروز والعلويين والمسيحيين والسريان وسائر المكونات السورية، فضلاً عن القوى السياسية والمدنية والنقابات والفعاليات الاقتصادية.

ولا تكفي مشاركة شخصيات من خلفيات متنوعة في الحكومة أو المؤسسات الرسمية، ما لم تقترن بصلاحيات فعلية وآليات تشاور ومشاركة في صنع القرار.

إن الاعتراف بالتعددية القومية والثقافية والسياسية، وضمان الحقوق المتساوية لجميع المواطنين، وتوسيع المشاركة في إدارة الشأن العام، ليست تنازلات تقدمها السلطة، بل شروط أساسية لبناء شرعية وطنية مستقرة.

### 2 - إصلاح الأداء الحكومي ومكافحة الفساد

لا تستطيع الحكومة مواجهة الحملات الإعلامية بمجرد نفي الأخبار أو اتهام منتقديها بالتآمر. فبعض الانتقادات يستند إلى أخطاء حقيقية في الأداء الحكومي، وإلى ضعف في التخطيط والإدارة والشفافية.

لذلك، فإن الخطوة الأولى هي مراجعة أداء الوزارات والمؤسسات العامة، ووضع برامج عمل معلنة تتضمن أهدافاً ومواعيد زمنية قابلة للقياس، ونشر تقارير دورية عن الإنجازات والإخفاقات، وإعلان الموازنات والعقود الحكومية وأوجه الإنفاق.

كما ينبغي اعتماد معايير الكفاءة والنزاهة في التعيينات، ومحاسبة المسؤولين عن التقصير والفساد، بعيداً عن الحماية السياسية أو الاعتبارات الشخصية. فالاعتراف بالخطأ وتصحيحه لا يضعف الحكومة، بل يعزز مصداقيتها، ويمنحها القدرة على التمييز بين النقد المسؤول وحملات التضليل.




### 3 - مواجهة التضليل دون المساس بحرية الإعلام

من الضروري التمييز بين النقد السياسي المشروع، وكشف الأخطاء والفساد، وبين الأخبار الكاذبة وحملات التضليل المنظّمة. فالخلط بين هذه الأنواع يضر بالحكومة والمجتمع معاً، ويحول الإعلام إلى ساحة صراع بدلاً من أن يكون مجالاً للرقابة والحوار.

ويمكن في هذا الإطار إنشاء مركز وطني مستقل للتحقق من المعلومات، يتولى رصد الأخبار المضللة، والتحقق من الوقائع، ونشر الردود الموثقة والأدلة، على أن يعمل باستقلال مهني وقانوني بعيداً عن الأجهزة الأمنية والتوجيه السياسي.

فالمواجهة الحقيقية للتضليل لا تكون بمنع الكلام أو ملاحقة المنتقدين، وإنما بإتاحة المعلومات الصحيحة وتعزيز الشفافية وثقة الجمهور.

### 4 - من إعلام السلطة إلى إعلام وطني مستقل

لعل أحد أوجه الضعف التي تواجه العهد الجديد هو استمرار التعامل مع الإعلام باعتباره أداة لتحسين صورة السلطة والدفاع عن قراراتها. وهذا تصور لم يعد صالحاً في مجتمع خرج من عقود طويلة من احتكار الإعلام وتوجيهه.

إن سوريا تحتاج إلى إعلام وطني مستقل، لا يمجّد الحكومة ولا يعاديها، بل يراقب أداءها وينقل هموم المواطنين ويدافع عن المصلحة العامة.

ويتطلب ذلك تحويل المؤسسات الإعلامية الحكومية إلى مؤسسات خدمة عامة مستقلة، وإنشاء مجلس وطني مستقل للإعلام يضمن التعددية المهنية وحرية الصحافة، وإقرار قانون يضمن حق الوصول إلى المعلومات ويحمي الصحفيين من الملاحقة بسبب عملهم المهني.

كما ينبغي دعم الإعلام المحلي في مختلف المناطق السورية، وتأهيل الكوادر الصحفية، وتشجيع الصحافة الاستقصائية، وإنشاء صندوق مستقل وشفاف لدعم المؤسسات الإعلامية، دون التدخل في مضمونها التحريري.

إن الإعلام المستقل ليس خصماً للدولة، بل أحد أهم ضمانات حمايتها من الفساد والانغلاق والاستبداد.

### 5 - تهيئة البيئة السياسية والقانونية لإعادة الإعمار

لا يكفي رفع العقوبات أو تخفيفها لجذب الاستثمارات، إذا لم تتوفر بيئة قانونية ومؤسسية مستقرة. فالمستثمر يحتاج إلى قضاء مستقل، وحماية للملكية، ونظام مصرفي فعال، وقوانين واضحة، وضمانات ضد الفساد والمصادرة والابتزاز.

كما يجب أن تكون إعادة الإعمار عملية وطنية عادلة، تراعي حقوق النازحين والمهجرين وأصحاب العقارات والأراضي، وألا تتحول إلى فرصة لإعادة توزيع الثروة على حساب المتضررين.

وهذا يتطلب ربط التنمية الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية وتوزيع المشاريع والموارد بصورة متوازنة بين المناطق، وإشراك المجتمعات المحلية في تحديد أولوياتها.

### 6 - المطلوب بناء الدولة لا تحسين صورة السلطة

إن العهد الجديد أمام خيارين: إما الاستمرار في إدارة المرحلة بمنطق السلطة التي تسعى إلى تثبيت مواقعها، وتعتبر النقد تهديداً والمشاركة عبئاً والإعلام أداة للدفاع عنها؛ وإما الانتقال إلى منطق الدولة التي تستمد قوتها من شرعيتها الشعبية، وتعددية مجتمعها، واستقلال مؤسساتها، وقدرتها على المحاسبة والتصحيح.

لا يمكن بناء إعلام وطني مستقل في ظل سلطة تخشى النقد، ولا يمكن بناء اقتصاد وطني في ظل غياب الثقة بالقانون، ولا يمكن بناء دولة مستقرة مع استمرار إقصاء بعض مكوناتها عن المشاركة في تقرير مصيرها.

إن نجاح المرحلة الانتقالية لا يقاس بقدرة السلطة على تحسين صورتها الإعلامية، وإنما بقدرتها على تحسين واقع السوريين وإقناعهم بأن الدولة الجديدة هي دولتهم جميعاً.

فالدولة ليست ملكاً للحاكم، والحكومة ليست ملكاً للجماعة التي وصلت إلى السلطة، والإعلام ليس ملكاً لمن يدير البلاد. الدولة ملك لجميع مواطنيها، والحكومة مسؤولة أمامهم، والإعلام المستقل أحد ضمانات حريتهم.

وهذا هو الانتقال الحقيقي الذي تحتاجه سوريا: من شرعية الوصول إلى السلطة إلى شرعية الإنجاز والمشاركة والمساءلة.

## العهد الجديد أمام اختبار العدالة:

# هل يهدد تجاهل المتضررين مستقبله السياسي

خالد الحسين




**لا يمكن اعتبار تصاعد الانتقادات الموجهة إلى العهد الجديد وحكومته الانتقالية مجرد حملة إشاعات تستهدف إضعافهما. فخلف جانب مهم من هذا الغضب الشعبي توجد مظالم حقيقية تتعلق بآلاف العائلات السورية التي فقدت ممتلكاتها نتيجة القوانين والإجراءات التي استخدمها نظام الأسد وسيلة للسيطرة على المجتمع وإعادة تشكيل الملكية العقارية بما يخدم مصالحه السياسية والاقتصادية.**

**وتبرز في مقدمة هذه الملفات قضية قانون الاستملاك رقم 20 لعام 1983 والمرسوم 66 لعام 2012 اللذين ألحقت تطبيقاتهما أضراراً جسيمة بأصحاب العقارات والأراضي. ومن هنا يبرز السؤال: لماذا يتباطأ العهد الجديد في معالجة هذه القضية رغم أنها تمثل أحد الاختبارات الأساسية لصدقية التغيير السياسي**

### لماذا هذا التباطؤ؟

يمكن تفسير التأخير بمجموعة من العوامل. فهناك تعقيدات قانونية واقتصادية تتعلق بتشابك الملكيات والعقود والمشاريع الاستثمارية التي نشأت في ظل النظام السابق. كما أن إعادة النظر في هذه الملفات قد تفتح نزاعات مالية وقضائية واسعة وهو ما قد يدفع الحكومة إلى التريث خشية إرباك الوضع الاقتصادي والاستثماري.

وهناك أيضاً انشغال مؤسسات المرحلة الانتقالية بتثبيت أركان الدولة ومواجهة التحديات الأمنية والإدارية والاقتصادية. لكن هذه الاعتبارات لا تبرر استمرار تجاهل حقوق المتضررين لأن الاستقرار الذي لا يقوم على العدالة يبقى استقراراً هشاً وقابلاً للاهتزاز.

ويضاف إلى ذلك غياب رؤية قانونية شاملة تحدد آليات إعادة الحقوق والتعويض وإنصاف المتضررين فضلاً عن ضعف التواصل الحكومي معهم وغياب جدول زمني واضح لمعالجة مطالبهم.

هل توجد مصالح نافذة داخل مراكز القرار

لا يمكن استبعاد وجود شبكات مصالح اقتصادية وإدارية تسعى إلى المحافظة على امتيازاتها أو إعادة إنتاج نفوذها داخل مؤسسات الدولة الجديدة. فإسقاط النظام السابق لا يعني بالضرورة اختفاء شبكات المصالح التي تشكلت خلال عقود حكمه وسنوات الحرب.

وقد تتعارض مصالح بعض هذه الأطراف مع إعادة الحقوق إلى أصحابها خصوصاً عندما تكون الأراضي المستملكة مرتبطة بمشاريع عقارية واستثمارية وعقود قائمة.

لكن إثبات وجود مثل هذه المصالح أو تورط مسؤولين فيها يحتاج إلى أدلة وتحقيقات مستقلة. والمطلوب من الحكومة هو الشفافية والإفصاح عن العقود والقرارات ومحاسبة كل من يثبت استغلاله لموقعه الوظيفي أو السياسي.

فلا يجوز أن تتحول المرحلة الانتقالية إلى فرصة لإعادة توزيع الامتيازات القديمة بأسماء جديدة.

### هل تستفيد قوى الثورة المضادة من هذا الواقع؟

بالتأكيد يمكن لقوى الثورة المضادة استغلال هذه الثغرات لإضعاف العهد الجديد. لكن الخطر لا يكمن في الإشاعات وحدها بل في وجود مظالم حقيقية تمنح تلك الإشاعات قابلية للانتشار والتأثير.

فعندما يشعر المتضررون بأن الحكومة لا تستجيب لمطالبهم فإنهم يصبحون أكثر عرضة للإحباط وفقدان الثقة. وعندما تتراكم هذه المشاعر مع الأزمات المعيشية والاقتصادية وضعف الخدمات تتسع الفجوة بين السلطة والمجتمع.

ومن الخطأ اعتبار كل انتقاد للحكومة مؤامرة أو كل احتجاج محاولة لإسقاطها. فالمعارضة الوطنية والمطالب الحقوقية المشروعة ليستا تهديداً للدولة بل يمكن أن تكونا عامل حماية لها إذا أحسنت الحكومة التعامل معهما.

إن أخطر ما يمكن أن تواجهه السلطة الانتقالية هو انفضاض شرائح من الحاضنة الشعبية التي منحتها الثقة أملاً في بناء دولة مختلفة عن دولة الاستبداد.

### ما المطلوب لتدارك الموقف..

المطلوب الانتقال من التصريحات إلى الإجراءات العملية من خلال تشكيل هيئة مستقلة للعدالة العقارية تضم خبراء قانونيين وممثلين عن المتضررين ومراجعة القوانين والقرارات التي أدت إلى انتزاع الملكيات وتجميد التصرف بالأراضي المتنازع عليها إلى حين البت في حقوق أصحابها.

كما ينبغي وضع سجل وطني للمتضررين واعتماد آليات واضحة لإعادة الممتلكات أو التعويض العادل ومراجعة العقود والمشاريع الاستثمارية المرتبطة بالاستملاكات السابقة مع تحديد جدول زمني معلن لتنفيذ هذه الإجراءات.

إن معالجة هذا الملف ليست مجرد استجابة لمطالب فئة اجتماعية بل هي جزء أساسي من العدالة الانتقالية وإعادة بناء الثقة بين الدولة والمواطن.

### الخلاصة:

إن العهد الجديد أمام اختبار سياسي وأخلاقي حقيقي. فشرعيته لا يمكن أن تستمر بالاستناد إلى رصيد الثورة وحده وإنما بقدرته على ترجمة شعارات الحرية والكرامة والعدالة إلى حقوق ملموسة يشعر بها السوريون في حياتهم اليومية.

وقوى الثورة المضادة لا تحتاج دائماً إلى اختلاق الأزمات فقد تجد في الأخطاء الحكومية والمظالم غير المعالجة فرصة لتوسيع نفوذها وضرب الثقة بين السلطة والمجتمع.

لذلك فإن حماية العهد الجديد لا تكون بإسكات المنتقدين أو تخوين أصحاب المطالب بل بالإنصاف والشفافية ومكافحة الفساد وتضارب المصالح.

فالأخطر من حرب الإشاعات هو وجود وقائع حقيقية تغذيها. والأخطر من خسارة بعض المواقع السياسية هو خسارة الحاضنة الشعبية. ولا يمكن بناء سوريا الجديدة بعقلية إدارة المظالم القديمة أو تأجيل العدالة إلى أجل غير مسمى.

إن إنصاف المتضررين ليس عبئاً على الحكومة الانتقالية بل هو أحد أهم شروط نجاحها واستقرار الدولة التي تسعى إلى بنائها.

# الإشاعة همسة تسقط دول محصنة

د. عصام شيخ الأرض

لم يحتج التاريخ يوماً إلى جيش كي يسقط مدينة. أحياناً تكفيه جملة تقال في سوق مزدحم: (سمعت أن الخزينة فارغة)، فتغلق الأبواب ويتسابق الناس إلى الهروب، وتنهار الخزينة فعلاً بعد أن كانت مليئة. هكذا تبدأ الحكاية دائماً: كلمة بلا أصل، وجمهور بلا مناعة، ثم نتيجة حقيقية جداً.

الإشاعة ليست كذبة عابرة، إنها عملة رخيصة يتداولها الناس لأنها تمنحهم شعوراً بأنهم يعرفون ما يجهله غيرهم. والعقل البشري، حين يخاف، لا يسأل عن الدليل، يسأل: هل هذا الكلام يؤكد ما أخشاه؟ فإن أكده صدقه وأذاعه.

وقد انتبه ابن خلدون إلى هذه الآفة قبل ستة قرون. فهو حين جلس يفحص صنعة التاريخ في مقدمته، وجد أن أخطر ما يصيب الأخبار هو ميل الناقلين إلى آرائهم وانحيازاتهم، وثقتهم العمياء بمن حدثهم، وغفلتهم عن طبائع العمران. وكان حله بسيطاً وعميقاً في آن واحد: لا تسأل من قال الخبر فقط، بل اسأل هل يقبله منطق الاجتماع البشري أصلاً؟ أي أن الخبر الذي يخالف طبيعة الأشياء يحمل في داخله علامة زيفه، مهما علا صوت قائله.

لكن الإشاعة لا تنمو في كل أرض. إنها تحتاج تربة مهيأة، وأفضل تربة لها هي الصمت الرسمي. حين تحجب الحقيقة، يملأ الناس الفراغ بما تيسر من الظنون.

وهنا يقف عبد الرحمن الكواكبي في كتابه (طبائع الاستبداد) ليقول ما يشبه التشخيص الطبي: المستبد يخشى العلم لأن الشعب العالم لا يقاد بسهولة، ويفضل رعية تتغذى على الخوف والغموض. وبهذا المعنى، فالإشاعة أحياناً ليست عدوة السلطة المستبدة، بل ابنتها الشرعية. فهي تنتشر حيث يغيب الإعلام الصادق، وقد تصنع عمداً لتشتيت الناس وزرع الشك بينهم، فيتفرقوا قبل أن يتفقوا على شيء.

والمفارقة أن الاستبداد نفسه يسقط أحياناً بإشاعة، فالجماهير التي لقنت ألا تثق بأحد، تصبح ذات يوم لا تثق به هو أيضاً.

وإذا أردنا مثالاً، فلنتذكر ابن رشد. هذا الرجل الذي شرح أرسطو وقدم للعقل مكانته في الحضارة الإسلامية، انقلبت عليه الأيام حين اشتد عليه خصومه وراجت عنه تهم وأقاويل، فنفي إلى أليسانة قرب قرطبة، وأحرقت كتبه في الساحات. ولم يكن الناس الذين شاهدوا النار قد قرؤوا سطراً مما احترق. كانوا يعرفون عنه ما قيل لهم فقط.

والأشد إيلاماً أن ابن رشد نفسه كان قد دافع في (فصل المقال) عن حق العقل في النظر والبحث، وعن أن الحق لا يضاد الحق. فكأن التاريخ أراد أن يثبت درسه بأقسى طريقة: الأمة التي تصدق الهمس وتحرق من يفكر، تدفع ثمن ذلك قروناً من التراجع.

قد نظن أن الإشاعة شر خالص، لكن الحقيقة أعقد قليلاً. فكل حضارة قامت على حكاية أولى: أسطورة التأسيس، وسردية البطل، وإيمان الناس بأن لهم رسالة.

بعض هذه الحكايات كان صحيحاً وبعضها مبالغاً فيه، لكنها جميعاً شدت الجماعة إلى بعضها وأعطتها معنى. الفرق الدقيق بين السردية الملهمة والإشاعة المدمرة، أن الأولى تدعو الناس إلى العمل، والثانية تدعوهم إلى الخوف.

وفي لغة ابن خلدون، العصبية التي تبني الدولة تحتاج روحاً جامعة، فإذا فسدت هذه الروح بالشك والتخوين، بدأت الدولة تتآكل من الداخل قبل أن يطرق بابها أحد.

لعل الإجابة أقرب مما نظن، وتتلخص في ثلاثة أسئلة نطرحها:

من أين جاء هذا الخبر؟

ومن المستفيد من انتشاره؟

وهل يتّسق مع ما نعرفه عن العالم؟

وهي في جوهرها أسئلة ابن خلدون في ثوب جديد.



> الإشاعة أحياناً ليست عدوة السلطة المستبدة، بل ابنتها الشرعية. فهي تنتشر حيث يغيب الإعلام الصادق، وقد تصنع عمداً لتشتيت الناس وزرع الشك بينهم.

وحين نأتي إلى المشهد السوري، نجد أن الإشاعة لم تعد مجرد أداة عابرة لملء الفراغ، بل تحولت إلى فاعل رئيسي في تشكيل الوعي الجمعي وإدارة الأزمات، في بيئة أنهكتها سنوات طويلة من الحرب والشتات والتحولات العميقة. فعلى صعيد المجتمع، أصبحت الإشاعة - في ظل شح البيانات الرسمية وتراجع ثقة المواطن بمصادر المعلومة - ملجأ نفسياً للهروب من قسوة الواقع، أو سلاحاً استباقياً للخوف والترقب. وبدلاً من أن توحد الروابط الاجتماعية، تسببت الشائعات المتناسخة في تآكل ما تبقى من العصبية التي تحدث عنها ابن خلدون، فغذت النعرات، وعمقت حالة التخوين والريبة بين أبناء الوطن الواحد، ليمسي المجتمع هزيلاً من الداخل، يتلقف الهمس ويهاب الظل.

أما على مستوى الدولة والحكم، فقد شكلت الشائعات ضغطاً هائلاً على مؤسسات الدولة، وأجهضت الكثير من محاولات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، فكل شائعة عن انهيار وشيك أو قرار مرتقب كانت كفيلة بإحداث هلع جماعي واختناقات معيشية، ما يعكس الهشاشة الناجمة عن غياب الشفافية والتدفق الحر للمعلومات. وهنا يتجلى تشخيص الكواكبي واضحاً لما آلت إليه الأمور، حيث ينشأ المستبد في تربة الغموض، وحيث تغذي ثقافة الصمت الرسمي مناخ الإشاعات لخدمة مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة.

والأهم من ذلك، أن تداول بعض الشائعات بوعي نقدي خلق لدى قطاعات واسعة من السوريين مناعة معرفية ضد التضليل، تماماً كما تتطلب المرحلة الراهنة استعادة عقل ابن خلدون في فحص الأخبار وعدم الركون إلى يقين الخوف. فالدولة التي ترغب في النهوض والمجتمع الذي يسعى لبناء مستقبله، لا يمكنهما الاستمرار وهما رهينان لسراديب التخمين والهمس، فالحقيقة وحدها هي حجر الأساس الذي تبنى عليه الدول، لا حكايات الأسواق وأوهام الخوف.

## السوريون في ألمانيا:

# المياه والصرف الصحي في سوريا.. احتياجات واسعة وفرص أمام التكنولوجيا الألمانية

خالد المحمد

تضع احتياجات المياه والصرف الصحي أحد أبرز ملفات البنية التحتية أمام سوريا في مرحلة إعادة الإعمار. فالاحتياج لا يقتصر على إصلاح منشآت متضررة أو تجهيز محطات جديدة، بل يمتد إلى تحديث الشبكات وتوسيعها وتأمين التمويل اللازم لتشغيلها واستدامتها. وفي مقابل هذه الاحتياجات، تستكشف شركات ألمانية فرصاً للتعاون وتقديم حلول تقنية، لكن الانتقال من الاهتمام التجاري إلى التنفيذ يظل مرتبطاً بقدرة الجهات المستفيدة على التمويل والسداد.

هذه الصورة يعرض جانباً منها المهندس إبراهيم محمد الفتحي، مسؤول منطقة الشرق الأوسط في شركة Bellmer الألمانية، مستنداً إلى مشاركته في الوفد الاقتصادي الألماني الذي زار دمشق يومي 2 و3 أيلول/سبتمبر 2026، وما رافق الزيارة من لقاءات واتصالات مع مسؤولين ومقاولين سوريين.




### احتياجات تمتد من جرابلس إلى البوكمال:

يصف المهندس إبراهيم محمد الفتحي واقع قطاع المياه والصرف الصحي بأنه يحتاج إلى تدخلات واسعة، موضحاً أن الاحتياجات تمتد من جرابلس على الحدود السورية التركية، مروراً بمناطق سورية عدة، وصولاً إلى البوكمال. ويشير إلى غياب محطات للصرف الصحي في أجزاء واسعة من المنطقة الشرقية، في حين توجد محطات في عدد من المحافظات والمدن الكبرى، ومنها مدينة حلب التي تضم منشآت قائمة منذ سنوات. لكنه يرى أن وضع محطات المياه والصرف الصحي عموماً «متعب جداً»، وأن حجم الاحتياجات يتطلب بنية تحتية ضخمة واستثمارات مرتفعة.

ولا تقتصر المشكلة، وفق قراءته، على الجانب الفني؛ فمشروعات المياه والصرف الصحي ذات طبيعة خدمية، وليست استثمارات ربحية بالمعنى التجاري المعتاد. إذ تتولى الدولة رعايتها، ويساهم المواطن عبر الفواتير في تغطية جزء من تكاليفها، ما يجعل التمويل المستدام شرطاً أساسياً لإطلاق المشروعات وضمان استمرارها. ويؤكد الفتحي أن ما يقدمه هنا انطباع مستند إلى الزيارة واللقاءات، وليس حصراً فنياً شاملاً لحالة المنشآت في البلاد.

### فرصة حمص.. اتصالات سبقت زيارة الوفد:

بالنسبة إلى شركة Bellmer، التي يمثلها الفتحي في المنطقة، تندرج سوريا ضمن الأسواق التي يتابع فرص العمل فيها. ولم تبدأ الاتصالات مع وصول الوفد إلى دمشق؛ إذ تلقى قبل مغادرته ألمانيا طلبات لتقديم عروض أسعار لمشروع في مدينة حمص يتعلق بمعدات تنتجها الشركة. كما سبق أن تواصل مع مقاولين سوريين، واحتفظ بعلاقات مهنية مع أشخاص عمل معهم في اختصاصه بوزارة النفط، بينهم عاملون في قطاع المياه.

وخلال الزيارة، أرسل عرضاً إلى عدد من المقاولين، كان أحدهم حاضراً في الاجتماعات، لمتابعة فرصة توريد المعدات. ويؤكد أن هدفه هو تسويق منتجات الشركة والوصول إلى مشروع يمكن توريدها إليه، من دون أن يعني ذلك إبرام عقد أو حسم عملية التوريد.

وتندرج هذه الفرصة ضمن مجال عمل Bellmer في تكنولوجيا صناعة الورق والكرتون وتقنيات الفصل، التي تشمل حلولاً لمعالجة مياه الصرف ونزع المياه من الحمأة وفصل المواد الصلبة عن السوائل. وهي تقنيات يمكن أن تخدم جوانب من احتياجات القطاع، من دون أن يعني ذلك أن الشركة تتولى بالضرورة تنفيذ مشروعات متكاملة لمحطات المياه.

وتابع المهندس إبراهيم الفتحي الموضوع عبر لقاءات رسمية؛ فبعد اجتماع الوفد بالرئيس أحمد الشرع، تحدث مع وزير الطاقة محمد البشير، وشرح له المشروع المتعلق بحمص، فوجّهه إلى التنسيق مع شخصيات معنية، من بينها بلال غياث. كما التقى طاهر العمر، المدير العام لمؤسسة مياه الشرب والصرف الصحي في سوريا، خلال اللقاءات الثنائية في فندق سميراميس، ويقول إن العمر دعاه إلى زيارة الوزارة لمناقشة الموضوع مباشرة.

### تحلية مياه البحر.. من الدراسة إلى التنفيذ:

ومن الملفات التي أشار إليها الفتحي مشروع دراسة تحلية مياه البحر المتوسط على الساحل السوري ونقل المياه إلى دمشق. ويوضح أن الوفد ضم مكتباً هندسياً ألمانياً كبيراً تولى دراسة المشروع ووقّع عقداً لهذا الغرض. غير أن هذه الخطوة تتعلق بالدراسة الهندسية، ولا تعني بدء إنشاء محطة للتحلية أو تنفيذ شبكة نقل المياه.

وفي سياق ذي صلة، أعلنت شركتا ACWA Power و WTCO توقيع اتفاقية خدمات فنية مع مجموعة Fichtner الألمانية لدعم قطاع المياه السوري، تشمل تقييم الموارد المائية والاحتياجات المستقبلية ودراسة خيارات تحلية البحر ونقل المياه. ويعزز ذلك حضور الخبرات الهندسية الألمانية في هذا الملف، من دون أن تتوافر معطيات كافية للجزم بأن الاتفاقية المعلنة هي نفسها المشروع الذي وصفه الفتحي.

### فرص ومنافسة وتمويل:

بصورة عامة، وجد الفتحي أن الشركات المشاركة في الوفد تعرفت إلى فرص للتعاون وشركاء محليين، لكنها تحتاج إلى دعم المؤسسات الألمانية لتعزيز فرصها في الحصول على المشروعات، في ظل منافسة شركات من دول أخرى، بينها الصين وتركيا. ويرى أن الشركات الألمانية تتمتع بجودة عالية في تنفيذ المشروعات، لكن كلفة استثماراتها مرتفعة، ما يجعل الدعم السياسي والاقتصادي عاملاً مساعداً في قدرتها على المنافسة. ويضع المهندس إبراهيم الفتحي التمويل في مقدمة العقبات. ويشير إلى وجود منح من البنك الدولي وبنك التنمية الألماني، إلى جانب منح سعودية وتمويل داخلي، لكنه يرى أن هذه الموارد لا تكفي لتغطية احتياجات البلاد. فالمشروعات والموردون والحلول التقنية متاحة، لكن التنفيذ يتوقف على تأمين الأموال، وعلى قدرة الجهة المستفيدة على دفع ثمن المعدات والخدمات. ويقول إن التواصل مع وزارة الطاقة مستمر لمتابعة ملفات المياه والصرف الصحي، مع احتمال زيارة سوريا مجدداً خلال الأسابيع المقبلة لمناقشة التفاصيل. كما أشار إلى لقاء مع سكرتير الوزارة لبحث آلية متابعة الموضوعات المطروحة والحصول على تغذية راجعة بشأن الطلبات والاحتياجات.

وتكشف هذه التجربة أن التحدي لا يكمن في غياب الحاجة أو انعدام فرص التعاون، بل في تحويلها إلى مشروعات ممولة وقابلة للتنفيذ. وبين عرض معدات لمشروع في حمص ودراسات تحلية ونقل المياه، تبقى المسافة قائمة بين الاتصالات الأولية وتوقيع العقود وتأمين التمويل وبدء التنفيذ.

# المجتمع الأهلي وتوثيق البلدات السورية

عماد نداف



في القرى السورية تختبئ حكايات لا ترويها الكتب وحدها؛ تحفظها ذاكرة الناس، وتفاصيل البيوت القديمة، وأسماء الينابيع والطرقات، وأغاني المناسبات، وحكايات الأجداد التي تنتقل من جيل إلى آخر. ومن هنا تبرز أهمية المشاريع الوثائقية التي تسعى إلى حفظ الذاكرة الشعبية وتوثيق ملامح الحياة المحلية، قبل أن تطويها سنوات التغيّر ورحيل أصحابها.

في هذا السياق، يواصل المخرج السوري علي سلامة مشروعه الوثائقي الهادف إلى توثيق البلدات السورية، وكانت أحدث محطاته بلدة درميني، الواقعة في ريف جبلة بمحافظة اللاذقية، حيث أنجز فيلماً وثائقياً يستعيد جوانب من تاريخ البلدة وواقعها الاجتماعي والثقافي، ويرصد تفاصيل من حياة أهلها وتحولاتها عبر الزمن، في محاولة لصون ذاكرة المكان والإنسان وإتاحتها للأجيال القادمة.

ويتناول الفيلم جوانب متعددة من هوية درميني، بدءاً من زراعة الزيتون والتبغ، مروراً بطبيعتها الجغرافية وأشجارها المعمّرة وينابيعها وطرقاتها وبيوتها القديمة والحديثة، وصولاً إلى الأغاني والأهازيج الشعبية التي رافقت مناسبات أهلها، ومراحل تطور التعليم فيها.

ولا يقتصر العمل على توثيق المكان ومعالمه، بل يتجه أيضاً إلى ذاكرة الإنسان وتفاصيل حياته اليومية؛ إذ يستعيد ألعاب الطفولة، والحكايات الطريفة المتناقلة بين الأهالي، وما تختزنه الذاكرة الجماعية من قصص عن أيام الشدة والرخاء، في محاولة لرسم صورة أقرب إلى الحياة الاجتماعية في البلدة، بما تحمله من عادات وتقاليد وتجارب إنسانية.

ويفرد الفيلم مساحة للبحث في أصل تسمية درميني، مستعرضاً روايات متداولة حول مصدر الاسم؛ منها ما يربطه بدير قديم يُقال إنه بُني في المنطقة، ومنها ما يعيده إلى تسمية «دار الميناء»، فيما تشير رواية أخرى إلى ارتباطه بطريق الحرير وشخصية عُرفت باسم «درمين». وتبقى هذه الروايات في إطار الحكايات المتداولة التي يستحضرها العمل ضمن محاولته قراءة ذاكرة البلدة.

وشارك في هذا العمل عدد من أبناء البلدة، من بينهم سمير أسعد وحسن يوسف، الذي تبنّى المشروع ورافق مراحل التصوير، فيما تولّى علي سلامة تقديم الفيلم، وسُجّل النص الوثائقي بصوت خلود قدورة.

ويأتي هذا العمل امتداداً لتجربة سابقة أنجزها سلامة العام الماضي، تمثّلت في توثيق الذاكرة الشعبية شفهياً في منطقة القابون، ضمن مبادرة ثقافية للمجتمع الأهلي السوري، بإشراف عبد الهادي جنيد، وبمشاركة عدد من الشخصيات المعروفة في المنطقة، من بينهم أحمد عبد الواحد، والبطل الرياضي فايز الرفاعي، والشيخ مصطفى حمزة. وشهدت هذه التجربة أيضاً حضور الزميل عماد نداف، الذي سخّر خبرته للمساهمة في إنجاحها، بما عزّز الجهود المبذولة لجمع الشهادات والروايات الشعبية وتوثيقها.

وتشكّل هذه التجارب محاولة لحفظ الذاكرة المحلية وتوثيق تفاصيل الحياة التي قد تغيب مع مرور الزمن، عبر شهادات أبناء البلدات وحكاياتهم، وما تحمله من ملامح التاريخ والتراث والهوية. كما تفتح المجال أمام مبادرات مشابهة تمنح القرى والبلدات السورية مساحة لرواية قصصها بأصوات أهلها، وتُبقي ذاكرتها حاضرة في وجدان الأجيال القادمة.

# عودة «التكية السليمانية» درّة بردى التي استعادت أنفاسها بعد 470 عاماً

يوسف الكافي

على الضفة الجنوبية لنهر بردى حيث يتنفس التاريخ عبق الياسمين والبارود تقف «التكية السليمانية» بشموخها العثماني الأصيل لتعلن عودتها إلى الحياة. فبعد غياب دام 15 عاماً من أعمال الترميم والصمت القسري تفتح هذه الدرّة المعمارية أبوابها مجدداً، لتؤكد أن الحجارة الكريمة لا تموت بل تستريح قليلاً لتعود أشد ألقاً.

تُعد التكية السليمانية التي شيّدها السلطان سليمان القانوني عام 1554م وبريشة المعماري العبقري سنان باشا تحفة فنية متكاملة تمتد على مساحة 11 ألف متر مربع. لم تكن يوماً مجرد منشأة حجرية بل كانت عبر أربعة قرون ونيف نبضاً بشرياً دافئاً؛ مأوىً للحجاج والفقراء ومناراً لطلبة العلم ومحطة لانطلاق المحمل الشامي في طقوس شعبية ورسمية غمرتها مشاعر التوق والوله نحو الديار المقدسة.

عندما نتأمل جسد التكية المعماري تأخذنا العبقرية الهندسية فالقباب المكسوة بالرصاص تعلو المسجد والمطعم العام، تتبعها خلاوي المدرسة السليمانية التي يتراوح عددها بين 30 إلى 40 غرفة متراصة بعناية تحيط بصحن يغفو على هدير بحرة مائية تتوسط المكان. وتتداخل الأقواس المدببة مع فن «الأبلق» الشامي الذي زاوج ببراعة بين حجارة البازلت السوداء والكلسية البيضاء، ليصنع سُكوناً جمالياً فريداً. وإلى جوار ذلك، تحتضن حديقة التكية «روضة» لافتة: تضم أضرحة لشخصيات تاريخية، في مقدمتها مثوى السلطان العثماني الأخير محمد السادس (وحيد الدين) الذي اختار دمشق مستقراً أخيراً له عام 1926 إلى جانب أعلام وقامات سياسية وعلمية.

لم ينقطع نبض التكية عند حدود التاريخ القديم فقد شكّلت لعقود طويلة «متحفاً حياً» للتراث اللامادي من خلال سوق المهن اليدوية الذي حرس الحرف الدمشقية الأصيلة كصناعة الزجاج المنفوخ، النول، والتطعيم بالصدف من عوادي الاندثار. واليوم يأتي إعادة الافتتاح بعد عقد ونصف من الترميم الدقيق الذي راعى شروط الأصالة دون المساس بملامح الأثر ليطرح سؤالاً ملحاً على صنّاع القرار والمختصين: كيف ندير هذا الإرث المستعاد ليبقى منارة سياحية وثقافية مستدامة؟

إن عودة التكية السليمانية ليست مجرد حدث خدمي أو سياحي عابر، بل هي إعادة إحياء لذاكرة مدينة لا تنام. إنها دعوة مفتوحة للغارقين في صخب الحاضر ليعبروا بواباتها، ويستنشقوا عبق 470 عاماً من العطاء والجمال المتجدد على ضفاف بردى.

## كيف تغيّرت الأسرة السورية؟..

# قراءة في كتاب تطور الخصوبة السكانية في سورية




في كتابها «تطور الخصوبة السكانية في سورية منذ الاستقلال (1947-2005)»، الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقدم الباحثة مدى شريقي قراءة ديموغرافية معمقة للتحولات السكانية التي شهدتها سورية خلال نحو ستة عقود. ولا يقتصر الكتاب على عرض الأرقام والمؤشرات الخاصة بالزواج والولادات والوفيات، بل يسعى إلى تفكيك دلالاتها الاجتماعية والثقافية، وقراءة التبدلات التي طرأت على المجتمع السوري من خلال مسار الخصوبة السكانية.

تنطلق المؤلفة من ملاحظة أساسية مفادها أن سورية عرفت نموًا سكانيًا سريعًا خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي، قبل أن تدخل تدريجيًا في مرحلة تراجع الخصوبة واستقرارها عند مستويات أدنى منذ منتصف التسعينيات. وتبدو أهمية الدراسة في ابتعادها عن التفسيرات الأيديولوجية للبيانات، واعتمادها مقاربة ديموغرافية تسعى إلى وضع الأرقام ضمن سياقاتها الاجتماعية والثقافية أولًا، ثم القانونية والسياسية والاقتصادية ثانيًا.

ويلفت الكتاب إلى مفارقة دالة: فبينما ارتفع عدد سكان سورية من نحو ثلاثة ملايين نسمة عقب الاستقلال إلى قرابة عشرين مليونًا عام 2004، لم يقترن ذلك بارتفاع معدلات الخصوبة، بل شهدت هذه المعدلات انخفاضًا ملحوظًا بفعل عوامل عدة، أبرزها انتشار وسائل تنظيم الأسرة، واتساع نطاق التعليم، ولا سيما تعليم النساء، ودخول المرأة سوق العمل. وترى المؤلفة أن هذه التحولات تعكس تغيرًا عميقًا في منظومة القيم الاجتماعية وفي نظرة المجتمع إلى الأسرة والإنجاب.

يتألف الكتاب من قسمين رئيسين يضمان تسعة فصول. ويعالج القسم الأول الخصوبة والظواهر المرتبطة بها، من خلال دراسة المولودية والتركيب العمري للسكان، وتحليل الخصوبة الكلية، وأنماط الزواج والعزوبية، وخصوبة النساء المتزوجات. ويكشف هذا القسم عن تحولات واضحة في سن الزواج، إذ انتقل من سن مبكرة نسبيًا في الخمسينيات والستينيات إلى أعمار أعلى مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وما ترتب على ذلك من تأثيرات مباشرة في معدلات الإنجاب.

أما القسم الثاني فيتناول العوامل المؤثرة في الخصوبة، وفي مقدمتها التحولات التي طرأت على وضع المرأة قانونيًا واجتماعيًا، وانتشار وسائل منع الحمل، وتغير المواقف من الإجهاض، فضلًا عن أثر التعليم والعمل في السلوك الإنجابي. وتخلص شريقي إلى أن فهم التحولات السكانية في سورية لا يمكن أن يتم بمعزل عن دراسة التحولات الاجتماعية والثقافية التي رافقتها، ما يجعل الكتاب مساهمة مهمة في قراءة تاريخ المجتمع السوري الحديث من بوابة الديموغرافيا وتحولات الأسرة والقيم.

# المُهَلهَـــــــل

زيدان عبد الملك



جدّتي!، فقس البيض..

أقبلت فرحة تتفقّدها، وضعت الصيصان في كرتونة واسعة وغطّتها بغربال يقيها غدر القطط النّهمة. سلقت بيضة ونثرتها حبّات صغيرة طعاماً لها. بدأت الصغار تنمو سريعاً فنقلتهم إلى قفص أكبر، وتركت حفيدها يراقبها باستمرار. شاهد أحدهم يزهو بريش رقبته اللامع، ويشاكس الآخرين، فشكاه إلى الجدة. أخبرته أنّهم جميعاً أبناء الدجاجة المزهّرة المعروفة بجودة نتاجها، وسيكون عظيماً، فهو يختلف عن الباقين. عرفه منتصب بقوة، وألوانه السوداء المشوبة بحمرة وصفرة تمنحه مظهراً متفرّداً، وربما يصبح عريس الرعيّة ذات يوم..

أعجبت الأسرة بالمشاكس، فاعتنت به، ودلّلته... وميّزته عن سواه؛ فراح يتخلّص من أقرانه واحداً تلو الآخر، ويتحكم بالقطيع، ودان له الجميع. وحده الصيّاح ومَن يوقظ الدار، فيتعدّى صوته الجدران إلى بيوت الحارات المتجاورة. كثر المعجبون به فنفش ريشه، وتطاول عنقه، وظنّ نفسه زعيم القرية الأوحد دون منازع..

تنافس مع الديكة في الساحات، وأخذ يزن المواقف، ويكتشف مواطن القوة في الخصوم، رآهم ليسوا متسامحين كأخوته ليتسيّد عليهم كما يشاء، وشرع يوازن بينهم، هذا ندٌّ أخاصمه، وإذا لم يسعفه صديق يمكنني مغالبته، وذاك ضعيف لا أهتم لأمره، أمّا ذلك المنقّط الغريب الذي تطعمه صاحبته وتغذّيه جيداً فقد ملأ العالم صراخاً وتهديداً، يعتدي على غيره.. يهاجم بغتة فيكسر المناقير ويدمي الأعراف، ولم يرَ بين المنافسين مَن يفوقه.. فتمرّد..؛ لكنّه شعر أن أرهاطه لا تكفي لحمايته عند الشدة فبحث عمّن يرضى به نصيراً..

جلس المشاكس يفكّر بالمستقبل، ما موقعه في المعمعة الدائرة وسط الحلبة، وهبّت نسائم من جهة المنقّط فاستبشر.. نصحته الجدة: «تعقّل.. أهلك لو تهلك، والزم حدودك أيها العنيد..»، فتجاهل كلماتها، وتغافل عمّا سمعه منها، ومعانداً تشبّث برأيه، فلم يستشر جلّاسه ومعاونيه ـ إلّا الأقرب ـ معتقداً أن المنقّط يسنده ويحميه من الغرماء، جمع لفيفاً حوله، وتحت جنح الليل أرسل الرسائل.. وأغدقت عليه الوعود.. وما عادت الدنيا تسعه فشمخ.. وخال ذاته مَلِكاً متوّجاً في ظل امبراطور لا حدود لغطرسته، وعلت نقنقته متوهّماً.. وفي آخر هزيع من الليل صعد منبراً خطيباً يصحّي الجموع من غفلتها، وما إن اعتلاه وصاح.. بزغ الفجر عليه بلا نصير، تناساه المنقّط، وصمّ أذنيه عن النداء..

مهيض القوى تناهت قهقهة إليه.. خبّأ رأسه تحت جناحه بينما تساقط فوقه زرق..

العدد 55 الأحد 15 تشرين الثاني 2026




# عشيني بطاطا

فلتعذريني يا من غنيت يوماً: «طعميني خبزة وزيتون وعشيني بطاطا»؛ فلم تعد البطاطا اليوم وجبة الدروايش، بل تحولت إلى ذكرى عاشق تركته حبيبته وبات يبكي بحرقة على أيام الوصال الخوالي و«مسجات الواتس أب»!فمع دخول فصل الشتاء مبكراً هذا العام، بالتزامن مع ارتفاع أسعار الخضار والسلع المصاب أساساً بحمى الحرارة المزمن ، تجعل أغلبنا نقف أمام بسطة الخضرة كمن يقف أمام محكمة الجنايات، يحسبها بالجرام لا بالكيلو. وهو ما يدفعني للاعتقاد جازماً أننا لن نحتاج إلى صوبيا أو مازوت؛ فالتفكير في قيمة ما سندفعه بشكل يومي لتلبية أبسط مقومات الحياة كفيل ببث حرارة داخلية تجعلنا نطلب "مكيفات هواء بارد" لخفض درجة الغليان!كما أن معركة البقاء لم تعد مرتبطة بالصقيع وموجات البرد، بل بصراع مرير ضد «فصل "الفواتير الذي تفوق حرارته لهيب صحراء الربع الخالي في عز الصيف.



## بدون روتوش

دائماً عندما أجلس لكتابة مواد الصفحة أسبوعياً، أتابع وأقرأ وأنكش بين الأخبار والمواقع والمشاهدات الميدانية، أشعر بصعوبة بالغة في إضفاء أسلوب السخرية التي تطبع الصفحة بطابعها. فكلما حاولت الالتفاف في الصياغة أو رش بهار على أي فكرة، أكتشف أن المادة الخام "جايي حفر وتنزيل " بدون روتوش.. وساخرة حتى البكاء!

# الظاهر هيك

القانون رقم 14 لعام 2023 يمنع الصيد الجائر ويحمي التنوع الحيوي.. هكذا يقول النص الرسمي المختوم بختم «ميري» أنيق. لكن الحقيقة على أرض البادية تحكي رواية أخرى؛ فما إن تنطلق قوافل سيارات الدفع الرباعي محملة بنادق الصيد والشباك وكاميرات الموبايل في بث مباشر، حتى تتطاير القرارات تحت العجلات، وتُمسح آثار الحبر! الهيئة العامة لإدارة البادية تقرع جرس الإنذار مؤكدة أن "الأنواع البرية مهددة بالانقراض". وطبعاً، المسؤولية الأخلاقية هنا تقتضي الاعتراف بكل شجاعة: هل عجزنا أو لم نعد قادرين على إيقافهم؟ لا لأن القانون غير موجود، بل لأن عجلاتهم أسرع من قراراتنا وتمنياتنا.. والظاهر أن "حكي السرايا ما عم يطبق ع القرايا" حتى «ع العصافير».

# تاني باشتان

بالتزامن مع التقارير التي تفيد أن معدل تحصيل فواتير الكهرباء بالتسعيرة الجديدة يبلغ 10%، تخرج علينا الأخبار بتوقيع الشركة السورية للكهرباء عقداً مع شركة «ويزيون» الصينية لتوريد 6.5 ملايين عداد كهربائي ذكي بقيمة 177 مليون دولار! أي أن كل عداد بيكلف حوالي 27 دولاراً (لسه ما حكينا عن التركيب ومن يتحمل تكاليفه).ميزة العداد الذكي: إنو بإمكانك مراقبة "الطاقة المتبقية" في ساعة الكهرباء، الطاقة المتبقية تتناقص، والكهرباء مقننة. هذا يُسمى في علم النفس "القلق المُدار": أنت تعرف بالضبط كم تبقى، لكنك لا تعرف من وين بدك تجيب لتدفع؟!في حين يتساءل كثيرون بغلبة مثل حكايتي: طيب ألم يكن من الأجدى تصنيع هذا المنتج محلياً، فمعلوماتي المتواضعة أن لدينا عدداً من الشركات تحتاج فقط لبعض التأهيل؟ هاد أول "باشتان»! وتاني باشتان: هل هذا العداد الذكي مخصص لقياس التيار الكهربائي، أم لقياس مدى قدرتنا على التحمل قبل ما «تطق فيوزاتنا»؟!

# أحلام مؤجلة

1.3 مليون مسكن مدمر كلياً أو جزئياً بحاجة إلى ترميم، فيما تقدر الاحتياجات السكنية بنحو 1.9 مليون وحدة. وعلى المقلب الآخر، يتطلب النمو السكاني إنشاء ما بين 300 و350 ألف مسكن سنوياً، بحسب ما ورد في تقرير حالة السكن في سوريا.ليأتي إعلان الجهات المعنية عن وجود 93 ألف وحدة سكنية « -السكن الشبابي والمشاريع السكنية الأخرى- متعثرة، رامية الكرة في ملعب التمويل. وهو رقم مرعب يدلل على أن حتى "الحجر" في بلادنا قرر أن يدخل في إضراب شامل، وأصيب الإسمنت والحديد بحالات اكتئاب جماعي بانتظار "أبوالفرج الاقتصادي».أما المواطن المسكين، فيبحث اليوم بسراج وفتيله عن غرفة جدرانها من الآمال، وبابها من الوعود، وسقفها من القش.. تماماً كأحلامه المؤجلة!



# كلام رصاص

نضال خليل

## الله لا يجيب زعل

لا أظن أن أحداً من شعبنا لا يتمنى إلا أن نكون في أول سلم ترتيب الدول تطوراً ونهضة ومعيشة ورفاهية؛ لأننا كشعب مظلوم عبر عقود يحق لنا الحلم والتمني. أي حدا بيقدر يتمنى دولة حديثة، واقتصاد قوي، وتعليم متطور، وصحة مجانية. التمنّي متل "صور الأكل المنشورة ع الفيس» بيشبّع العين، وبيجوّع البطن! لكن أي خطوة للصعود للسطح تحتاج لسلم في الدرجة الأولى، وعزيمة وإصرار من الشخص لباقي الدرجات التي تفصل بين مسافة ما نتمناه و"يلي منقدر عليه". وبالتالي تصبح قابلية تحقق هذه المعادلة شي تاني: بدو ميزانية، وبدو كفاءات، وبدو وقت، وبدو أولويات. يعني بدو حساب، مو بس حكي.لدرجة صرنا مقتنعين في اللاوعي بشي اسمو "الطموح بلا فاتورة": كل شي منتمناه، والنذر اليسير قادرين على دفعه.

وكل ما نسأل: "من وين؟" بيقولوا: «من الإرادة.» الإرادة حلوة، لكن ما بتشتري ربطة خبز! وحتى نكون منصفين، قد لا تكون المشكلة في تمنيات الحكومة وخططها وتوجهاتها فقط: فالشعب يتحمل مسؤولية موازية باعتباره شريكاً، والشراكة تقتضي المكاشفة والشفافية من جهة "أمنا الحنون"، والدعم والمؤازرة والنقد والتصويب منطقياً من "الأبناء". وهذا لن يتم بدون تحمل مسؤولية الحقوق والواجبات مناصفة لكلا الفريقين قانوناً وعدالةً. فلا تكبير الحكومة حجر الوعود، ولا رميها بحجارة النقد عمال على بطال يدوّر الزوايا خاصة في الوضع السوري وفي بلد خرج من تحت أنقاض الحرب على آخر نفس ..تبدو الفكرة في غاية الصعوبة، وتحتاج لمعجزات حقيقية. وطالما نحن لسنا في عصر المعجزات، وفي ضوء المقدرات والإمكانيات المتاحة مع التأكيد، ليس من حل إلا التكاتف والتعاضد لعلنا نصل إلى حلول وسط تنهي حالة الخصومة التي بدأت بالظهور والاتساع بين الأهل (شعب وحكومة).. والله لا يجيب زعل.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
www.ninarpress.net
العدد 55 الأحد 15 تشرين الثاني 2026




# مياه الشرب قد ترتبط باضطراب قلبي نادر لدى الأطفال



كشفت دراسة حديثة أجراها باحثون من جامعة كاليفورنيا في سان فرانسيسكو عن وجود ارتباط إحصائي بين ارتفاع مستويات الليثيوم الموجود طبيعيًا في مياه الشرب وزيادة احتمال تشخيص الأطفال بمتلازمة «وولف-باركنسون-وايت» (WPW)، وهي حالة قلبية نادرة تؤثر في النظام الكهربائي للقلب وقد تؤدي إلى تسارع غير طبيعي في ضرباته.

واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات صحية وبيانات تتعلق بجودة المياه لأكثر من 2.3 مليون طفل في ولاية كاليفورنيا، بينهم 686 طفلًا شُخّصوا بهذه المتلازمة. وأظهرت النتائج أن الأطفال المقيمين في المناطق التي تسجل أعلى مستويات من الليثيوم في المياه كانوا أكثر عرضة للتشخيص بنسبة 71% مقارنة بأقرانهم في المناطق ذات المستويات الأقل.

وتنشأ متلازمة «وولف-باركنسون-وايت» نتيجة وجود مسار كهربائي إضافي في القلب يتكون عادة قبل الولادة، ما يسمح بانتقال الإشارات الكهربائية بصورة غير طبيعية ويسبب نوبات من تسارع القلب. وقد تترافق الحالة مع أعراض مثل الخفقان والدوار والإغماء، فيما يمكن علاجها في كثير من الحالات عبر الاستئصال بالقسطرة.

وجاء اهتمام الباحثين بالليثيوم انطلاقًا من ملاحظات سابقة ربطت استخدامه بجرعات دوائية خلال الحمل بزيادة خطر بعض التشوهات القلبية الخلقية. ودفع ذلك إلى التساؤل حول ما إذا كان التعرض لمستويات أقل من العنصر نفسه، الموجود طبيعيًا في المياه الجوفية، قد يؤثر في نمو القلب لدى الأجنة.

ورغم النتائج اللافتة، شدد الباحثون على أن الدراسة لا تثبت وجود علاقة سببية مباشرة بين الليثيوم والإصابة بالمتلازمة، إذ استندت إلى تقديرات لمستويات الليثيوم بحسب مناطق الإقامة، من دون قياس التعرض الفعلي لكل طفل أو للأم خلال الحمل. كما أكدوا أن المتلازمة بقيت نادرة بين الأطفال الذين شملتهم الدراسة، داعين إلى إجراء أبحاث إضافية لفهم دور العوامل البيئية المحتملة في تطور هذا الاضطراب القلبي النادر.

نينار برس NINAR PRESS
نضيء الحقيقة
أسبوعية – سياسية – ثقافية
مرخصة بالقرار الصادر عن وزارة الإعلام رقم 420 بتاريخ 2025/10/6

المشرف العام
مؤسس الصحيفة
أسامة آغي

هيئة التحرير
د. باسل أورفه لي
خالد الوهب
خالد معماري
خالد المحمد
مرعي الرمضان

لإعلاناتكم
+963 957 244 920
+963 933 590 227

العمليات الفنية
نينار برس
NINAR PRESS
مطبعة دار العلم – دمشق